المنتدى الإقليمي للمجتمع المدني
حـــول التنميـــــة المستدامـــة

12-13 نيســـان/أبريـــل 2025

الوثيقـــــــــة الختاميـــــــة

المقدمة

بين عامي 2024 و2025، مرّت سنة أخرى على الجدول الزمني لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث كنا نتوقع مزيدًا من الالتزامات بنتائج قمة المستقبل، مثل ميثاق المستقبل الذي يغطي مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ، والتعاون الرقمي، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والشباب والأجيال القادمة، وتحويل الحوكمة العالمية. ومع ذلك، واعتبارًا من عام 2025، نشهد عمليًا التراجع في الالتزامات تجاه العدالة والسلام والمساواة.

لا يوجد احترام للقانون الدولي ومعايير ومبادئ حقوق الإنسان، التي لا تزال غير فعالة، مع تزايد التمييز والإقصاء والتهميش. لقد أصبحت الاعتداءات والجرائم المتزايدة التي يشهدها المجتمع الدولي حول العالم - وخاصة في منطقتنا - جزءًا من كفاحنا وواقعنا اليومي، وهي تشير بوضوح إلى التراجع عن الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي. مع تمركز سلطة رأس المال في أيدي القلة، تتزايد أوجه عدم المساواة والظلم فيما بين البلدان وداخلها، حيث يتم ترك أغلبية الناس خلف الركب. ففي عام 2024، ارتفع عدد المليارديرات إلى 2769، مقارنةً بـ 2565 في عام 2023، وارتفعت ثرواتهم مجتمعةً من 13 تريليون دولار إلى 15 تريليون دولار في 12 شهرًا فقط، مما يُشير إلى استثمارهم في الأزمات أو الاستفادة منها لتنمية ثرواتهم.

إن تحديات التنمية التي نواجهها تزداد حدةً، ويتفاقم أثرها بسبب الفساد السياسي المُتجذّر، وعلينا معالجة ظاهرتي الإفلات من العقاب والهشاشة، الناتجتين عن غياب سيادة القانون واستقلالية القضاء وصعوبة الحصول على المساعدة القانونية. أما جهودنا فهي لا تُسفر عن نتائج ملموسة، نظرًا لضعف هياكل الحوكمة التي تُعزز المساءلة المتبادلة والشمولية والشفافية.

منذ عام 2015، وحتى قبل ذلك، وفي إطار الجهود الأوسع لتحقيق التنمية المستدامة، تم توثيق التحديات البنيوية والنظامية التي نواجهها خير توثيق. كما تم الاعتراف بدور الجهات الفاعلة في التنمية، بما في ذلك المجتمع المدني، على نطاق واسع. في هذه اللحظة الحرجة، فإن الحل الوحيد القابل للتطبيق هو إحياء الأمل وحماية الإنسانية. على العمل التحويلي الذي ندعو إليه أن يرتكز على تنفيذ المعايير والمبادئ المتفق

عليها دوليًا، استلهامًا من الدروس المستفادة من إخفاقات الماضي. فلا يمكن مواجهة التركّز الاحتكاري للسلطة - الذي يغذي اللامساواة والتطرف والسيطرة المنظمة - إلا من خلال الأصوات الجماعية والتضامن والتعاون بين بلدان الجنوب.

يجب أن يكون احترام التنوع وإدماج جميع الناس، دون أي شكل من أشكال التمييز، في صميم جهودنا. ويتطلب تحقيق ذلك التعاون والتضامن المستدامين.

جمع المنتدى الإقليمي للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة، الذي نُظم قبل المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2025، حوالي 75 ممثلاً للمجتمع المدني من عدة دول. وقد وضع المشاركون مجموعة مكونة من خمسة مواضيع رئيسية واعتمدوها ليتم تكرارها في منتديات المناصرة ذات الصلة طوال عام 2025. وتشمل هذه المواضيع المنتدى السياسي رفيع المستوى؛ والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (FfD4)، المقرر عقده في الفترة من 30 حزيران/يونيو إلى 3 تموز/يوليو 2025؛ والقمة الاجتماعية، التي ستُعقد في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2025؛ والدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف (COP30)، المقرر عقدها في الفترة من 10 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

أكد المنتدى على الحاجة الملحة لتعبئة المجتمع المدني على المستوى الإقليمي وتعزيز دوره في جهود المناصرة، لا سيما في الترويج لنموذج تنمية بديل يتحدى النظام الدولي السائد، الذي يتسم باختلالات في موازين القوى، ولامساواة منهجية، وتصاعد الحروب بالوكالة. وهو يدعو في المقابل إلى إطار عالمي عادل، محوره الإنسان، ومدفوع بالسلام.

1. السياق الجيوسياسي: تعددية الأطراف وحقوق الإنسان والسلام

شهدت بيئة الحوكمة العالمية تحولاً أقر به الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش وكررته دول أعضاء متعددة، وهو يؤثر بشدة على البلدان النامية. فالمؤسسات والأدوات التي أُنشئت لدعم السلام والأمن باتت عتيقة وغير كافية. ويواجه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على وجه الخصوص، انتقادات واسعة بشأن استخدام حق النقض (الفيتو) وهيكل عضويته الدائمة.

في المقابل، فشل الهيكل المالي الدولي - المصمم والمبني والمُحافظ عليه لخدمة مصالح قلة نافذة - في معالجة الأزمات الاقتصادية العالمية المتفاقمة. فبدلاً من تعزيز العدالة والمساواة، يؤدي هذا الهيكل إلى تفاقم اللامساواة، وتعميق المديونية، وتقويض حقوق الأغلبية ورفاهها.

اقترحت بعض الدول الأعضاء عددًا من الإصلاحاتٍ لمعالجة هذه التحديات النظامية. وأكد قادةٌ، مثل رئيس وزراء باربادوس، على الحاجة المُلحة لأن يكون للدول النامية الصغيرة مقعدٌ على طاولة صنع القرار. وبالمثل، اقترح رئيس فنلندا مضاعفة عدد أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتنظيم التمثيل حسب المنطقة لضمان هيكلٍ أكثر توازناً وشمولاً. وتُعدّ الدعوات إلى إلغاء حق النقض (الفيتو)، وهو يُعتبر

بشكل عام من العوائق أمام الحوكمة العالمية العادلة والفعالة، لا سيما في مسائل السلام والأمن، من بين المقترحات التي تُشكّل تحدياً لهياكل السلطة الحالية.

وشهدت التعددية انتكاسةً أخرى في آذار/مارس 2025، بعد رفض حكومة الولايات المتحدة علنًا خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهو ما يمثّل انحرافًا كبيرًا عن الالتزامات السابقة، ويعكس تحوّل أولويات الإدارة الحالية، وعدم رغبتها في تمويل أو دعم مبادرات التنمية الرئيسية التي تقودها الأمم المتحدة. يؤدي هذا الموقف إلى إضعاف دور الأمم المتحدة في صياغة السياسات التنموية والمالية العالمية.

وكانت الفتوى الاستشارية لمحكمة العدل الدولية الصادرة عام 2024 قد أكّدت على انتهاك إسرائيل لمبادئ القانون الدولي الأساسية. وأعلنت المحكمة أن وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة مخالف للقانون، وحددت الانتهاكات، بما في ذلك ضد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحظرت الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ودعت لاحترام الالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. كما أكدت محكمة العدل الدولية أن أفعال إسرائيل في غزة قد ترقى إلى مستوى أعمال إبادة جماعية.

ونتيجة لذلك، فإن جميع الدول - بما فيها الدول العربية - تتحمل التزامات واضحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، واجتهادات محكمة العدل الدولية، والقانون الدولي بشأن مسؤولية الدول، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي. وتشمل هذه الالتزامات:

- **عدم الاعتراف بالوضع غير القانوني.**
- **التعاون لإنهاء الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل.**
- **تنسيق الإجراءات الفردية والمشتركة، والمحلية، وخارج الإقليم للتعامل مع عواقب هذه الانتهاكات ومعالجتها.**

يجب على الدول الامتناع عن تقديم أي مساعدة، بشكل مباشر أو غير مباشر، من شأنها أن تُديم الاحتلال غير القانوني. وعليهم أيضًا اتخاذ تدابير فعّالة لإزالة العقبات التي يفرضها الوجود الإسرائيلي غير القانوني، والتي تعيق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير.

ووفقًا لمحكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في أيلول/سبتمبر 2024، على خبراء الأمم المتحدة، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة ودولة إسرائيل، القيام بإجراءات لوقف العلاقات التجارية والاستثمارية مع إسرائيل التي تدعم الاحتلال غير القانوني.

وهناك دروس من التاريخ تدعم هذا الموقف. فقد حذّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال حقبة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا من أن الحفاظ على علاقات منتظمة مع دولة ترتكب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي:

- **يشجع ويُسهّل تجاهل هذا النظام للرأي العام الدولي؛**
- **ويزيد من احتمالية العنف والصراع؛**
- **ويُقوّض مساعي الأمم المتحدة لإيجاد حل.**

تُشكّل هذه التفاوتات العالمية جوهر النظام العالمي الحالي. وفي العالم العربي، على وجه الخصوص، يُستخدم خطاب "الأمن والاستقرار" بشكل متكرر كسلاح لإطالة أمد الحرب والصراع وانعدام الأمن. ويتجلى هذا الجوّ المتواصل من عدم الاستقرار على أفضل وجه في الصراعات الدائرة في اليمن والسودان وغزة وأماكن أخرى.

يُعزى النزوح القسري المُدمّر حول العالم العربي إلى الصراع والاحتلال والحرب بشكل رئيسي، الذي يحرم أكثر من 45 مليون شخص من سبل الانتصاف التي يكفلها القانون الدولي، وكثير منهم منذ عقود. ولا يزال المسؤولون، محليًا ودوليًا، عن هذه التجاوزات الجسيمة طلقاء.

"ستُتخذ تدابير وإجراءات فعّالة، وفقًا للقانون الدولي، لإزالة العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل لحق تقرير المصير للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي"، هو وعد ورد في خطة عام 2030 لم يتم الوفاء به، وهو لا يرتبط بإطار التنفيذ الرئيسي لافتقاره إلى هدف أو غاية أو مؤشر مُقابل.

في ظل هذه الظروف، يكاد يكون من المستحيل تحقيق التنمية المستدامة. ولا يزال الإنفاق العسكري يستهلك كميات هائلة من الموارد التي يمكن تخصيصها لتلبية الاحتياجات الإنسانية. أما الانقسامات القائمة على الهوية، كتلك التي تُعززها التصنيفات الدينية في بطاقات الهوية الوطنية، فهي تفاقم الانقسامات الاجتماعية وتُعيق المصالحة في مناطق الصراع مثل سوريا. وتُفاقم النقاشات المثيرة للجدل حول اللاجئين التوترات الأوروبية.

وتُبرز هذه الأزمات المترابطة الحاجة المُلحة إلى تعاون أكثر فعالية بين السلطات، إقليميًا وعالميًا، وهو مستوى من التعاون لا يزال ناقصًا للغاية.

لا يزال النظام الدولي الحالي يعكس أوجه اللامساواة المتأصلة في أساسه ما بعد الاستعماري. ورغم محاولة الدول النامية في السابق إعادة تصور الحوكمة العالمية من خلال خطاب موحد بين بلدان الجنوب، قائم على التضامن، إلا أن هذا الطموح قد تآكل بفعل تزايد المنافسة والتشرذم. ولا تزال القرارات الأحادية الجانب تعيق الحق في التنمية، دون ظهور أي استجابة منسقة لمواجهتها. في ضوء هذه الحقائق، ندعو إلى:

- سد الفجوة بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية، وتطبيق المساءلة المتبادلة بين الدول والمؤسسات الدولية.

- إصلاح الحوكمة العالمية لضمان التمثيل العادل لبلدان الجنوب العالمي في هيئات صنع القرار السياسي والاقتصادي والمالي الرئيسية - ولمواجهة تركيز السلطة الذي لا يخدم سوى رأس المال والربح.

- تعزيز مشاركة المجتمع المدني من خلال المناصرة، والبحث المحلي، وإنتاج المعرفة، ووضع المجتمع المدني كفاعل إنمائي متمكن، يربط الجهود الوطنية والإقليمية والدولية.

- إطلاق مبادرة إقليمية جادة - على غرار الجهود المبذولة في منطقة البحيرات الكبرى والبلقان - لمعالجة النزوح التراكمي. ينبغي أن يشمل ذلك التعويضات الكاملة وإعادة المنازل والأراضي والممتلكات، بالتعاون مع المجتمع الدولي. وهذا أمرٌ أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان الأساسية.

2. تمويل التنمية

"المال لا ينمو على الشجر" عبارةٌ شائعةٌ تُستخدَم لتبرير محدودية تمويل التنمية. وغالبًا ما تُكرَّر هذه العبارة في المناقشات الدائرة حول تعبئة الموارد لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبحلول عام 2025، وفي إطار الهيكل المالي الدولي، نُدرك حقيقة الحرب الاقتصادية التي يشنها الأثرياء والأقوياء، حيث يُصبح التمويل ساحةَ معركةٍ رئيسية، في ظل استمرار الشروط المفروضة على الدول وتدابير التقشف، بينما تستمر المساعدة الإنمائية الرسمية في الانخفاض. في هذا السياق، تؤدي الخصوصيات الإقليمية، كالمحسوبية، والتدفقات المالية غير المشروعة، وسياسات الإغراق، والدين العام، إلى تفاقم التحديات، مما يُمثل عقباتٍ كبيرةً أمام تطوير بنية تحتية مالية قوية ومستدامة.

في غضون ذلك، تواجه المنطقة العربية مستويات غير مسبوقة من الدين العام، ستصل إلى 1.55 تريليون دولار أمريكي في عام 2023، حيث تجاوزت نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في كثير من البلدان عتبة الـ90% (الإسكوا). أما من ناحية الإيرادات، تُعتبر الضرائب في المنطقة منخفضةً مقارنة مع المعايير الدولية، وتعاني المنطقة من تسربات ضريبية كبيرة، حيث فُقدت 8.9 مليار دولار أمريكي من الإيرادات العامة بسبب إساءة استخدام الشركات للضرائب. وبالمقارنة، فُقد أكثر من 50 مليار دولار أمريكي من الإيرادات الضريبية بين عامي 1980 و2020 بسبب المنافسة الضريبية (الإسكوا 2022). ولا تُعتبر السياسات الضريبية أداةً لإعادة توزيع الدخل، بل تُركز على مستوى الاستهلاك، دون التمييز أساسًا بين أوجه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية. وهنا يجب إعادة تأكيد أولوية التنمية التي تركز على الإنسان كمبدأ توجيهي في وضع السياسات والتخطيط على جميع المستويات. وهناك حاجة ماسة إلى حوار اجتماعي شامل لإشراك جميع الأصوات المهمشة.

والأهم من ذلك، فإن السياسات المالية والضريبية ليست مجرد أدوات تقنية، بل هي ذات بعد سياسي عميق. تعكس القرارات المتعلقة بالضرائب والإنفاق والديون خيارات سياسية وهياكل سلطة تحدد من يدفع ومن يستفيد ومن يُترك خلف الركب. ويُعتبر إدراك طبيعتها السياسية أمرًا ضروريًا لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحوكمة الاقتصادية وضمان خدمة هذه الأنظمة للناس، وليس فقط للأرباح. ومع ذلك، يُظهر الواقع أن البنية التحتية المالية الدولية تتكون أساسًا من سياسات أحادية الجانب، والتي لا تعزز الحوار الملموس.

من ناحية أخرى، ومع تزايد تشكيل رأس المال الخاص لأولويات التنمية، على المجتمع المدني المثابرة في رصد عمليات صنع القرار ذات الصلة والتأثير عليها وتشكيلها. ومن الضروري ألا يكتفي المجتمع المدني بتتبع هذه الاتجاهات، بل عليه أن يؤكد أيضًا على دوره كصاحب مصلحة رئيسي، مما يضمن توافق مشاركة القطاع الخاص مع مبادئ المساءلة والشفافية وإعمال حقوق الإنسان. وهذا يتطلب تجاوز المشاورات النمطية مع المجتمع المدني، وإشراكه وتمكينه.

- على المستوى الإقليمي، التركيز في نقاشات تمويل التنمية على ضرورة احترام "مساحة السياسات الوطنية" للدول النامية وحقها السيادي في التنمية.

- إجراء تقييم نقدي للدور المتنامي للقطاع الخاص في تمويل التنمية، مع التركيز بشكل خاص على آثاره على تحقيق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

- تعزيز جهود المجتمع المدني في مناصرة تمويل التنمية، مع إعطاء الأولوية للإصلاح السياسي والحوكمة والمساءلة، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني الفاعلة في الآليات ذات الصلة.

- تعزيز الحوار الاجتماعي الشامل كأداة أساسية لتعزيز توافق اجتماعي واسع النطاق لمعالجة أوجه عدم المساواة المتزايدة والظلم الاجتماعي والاقتصادي.

- الدعوة إلى إصلاح الإنفاق العام، بما يضمن تخصيص الموارد بحكمة واستراتيجية أكبر لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية طويلة الأجل.

- بناء مجتمع إقليمي حقيقي يستفيد من نقاط قوتنا المشتركة، ويعزز التعاون، ويقلل الاعتماد على القوى الخارجية.

3. التنمية المستدامة الشاملة

في خضم الأزمات المتعددة والمترابطة عالميًا وإقليميًا، والناجمة عن اللامساواة والنزاع في ظل سيطرة الشركات وإخفاقات الحوكمة العالمية، من الجليّ أن النضال من أجل الحقوق الاجتماعية لا ينفصل عن العدالة الاقتصادية الأوسع. ومع ذلك، من الضروري التأكيد على أن الحقوق الاجتماعية ليست مجرد استحقاقات للخدمات أو نواتج ثانوية للنمو الاقتصادي، بل هي حقوق إنسانية أساسية يجب احترامها وحمايتها وإعمالها. منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥، عززنا في جهودنا كمجتمع مدني الاعتراف بالحقوق الاجتماعية كأدوات أساسية للعدالة من خلال عقود من النشاط والبحث وبناء التحالفات. واليوم، بعد ثلاثين عامًا، وقبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، نصبح أكثر استعدادًا لاستعادة تلك المساحة ومواجهة الأنظمة الراسخة التي لا تزال تقوض العدالة الاجتماعية.

ومع ذلك، فإن لحظتنا الحالية لا تمكننا من الحديث عن انتعاش شامل؛ بل ما نشهده هو إعادة تنظيم - إعادة هيكلة للأولويات العالمية والوطنية التي تُنذر بترسيخ أوجه اللامساواة القائمة وترسيخ السلطة في أيدي قلة، بدلاً من تعزيز العدالة والإنصاف. لقد أدى النظام الاقتصادي العالمي، المتجذر في الإرث الاستعماري التاريخي، إلى تعميق أوجه اللامساواة القائمة. فقد توسعت قوة الشركات دون مساءلة، وهيمنت على مجالات حيوية مثل الأدوية والزراعة والتكنولوجيا، وتعرض الأمن الغذائي والحق في الصحة والحقوق الاجتماعية الأخرى للخطر والتآكل بسبب الحرب والخصخصة وتدابير التقشف، فضلاً عن أنظمة الملكية الفكرية الصارمة وقواعد التجارة والقيود المالية، مما أضعف القدرات القائمة بشكل منهجي.

تعتبر الحماية الاجتماعية من العناصر الأساسية في النضال الأوسع من أجل العدالة الاجتماعية. فما بدأ كاستجابة للفقر من خلال شبكات الأمان وآليات التحويلات

النقدية قد تطور بشكل كبير، لا سيما منذ جائحة كوفيد-19، التي جعلت الحماية الاجتماعية في صدارة أجندة التنمية. ومع ذلك، فقد تم تناولها في كثير من الأحيان بمعزل عن أهداف التنمية الأخرى ودون تبن كامل لبعد العدالة الاجتماعية. علينا تجاوز المقاربة المجزأة، ولا ينبغي النظر إلى الحماية الاجتماعية بمعزل عن غيرها، بل كجزء لا يتجزأ من سياسات اجتماعية واقتصادية أوسع.

في هذا السياق، ينبغي للمجتمع المدني اتخاذ إجراءات للتذكير بأن النهج التنازلي، الذي يُطبّق على الجميع في صنع السياسات، قد فشل باستمرار في معالجة الحقائق المحلية، وكثيرًا ما عزز التهميش.

- ينبغي تعزيز مقاربة إنمائية متمحورة حول الإنسان، قائمة على قوة القاعدة الشعبية، من خلال الدعوة إلى مسارات سياسية شاملة وتشاركية ومحددة السياق. وهذا يشمل العمل بشكل بنّاء مع الحكومات الوطنية لدمج الخبرات الشعبية والنماذج البديلة في فضاءات السياسات الرسمية.

- يُعد بناء تحالفات قوية بين القطاعات والحركات والجماعات المعنية على المستوى الوطني أمرًا أساسيًا لإرساء أسس مشاركة إقليمية ودولية منسقة. ويُعد التضامن عبر الحدود أمرًا بالغ الأهمية لدفع عجلة التغيير المنهجي وإسماع أصوات بلدان الجنوب العالمي في المحافل متعددة الأطراف.

- يجب دمج إصلاح الحماية الاجتماعية في أطر السياسات العامة الأوسع، لا سيما تلك المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية، ورفض المقاربات المجزأة والتكنوقراطية من خلال وضع الحماية الاجتماعية في سياقها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الكامل.

- ينبغي تعزيز شبكات المجتمع المدني الوطنية والمتعددة القطاعات لبناء قوة فاعلة قادرة على التفاعل مع الجهات الفاعلة الأخرى وأجنداتها، كما ضمان المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني، وخاصةً النقابات والشبكات والفئات المتضررة بشكل مباشر، في الحوار الاجتماعي، مع الدعوة إلى مأسسة هذا الحوار بشروط تضمن المساواة والتكافؤ بين جميع أصحاب المصلحة.

- يجب الانخراط في تفاعل بنّاء وحازم مع المنظمات الدولية التي تدعم مقاربة قائمة على الحقوق في أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية، والعمل على صياغة استراتيجية مشتركة أو على الأقل موقف موحد لمواجهة محاولات تقليص أنظمة الحماية الاجتماعية إلى مجرد شبكات أمان للحد من الفقر. وكذلك، يجب تعزيز التزام هذه الجهات الدولية الداعمة بدعم المقاربة القائمة على الحقوق وتجنب التنازل عن المبادئ الأساسية أو الرضوخ للنماذج السائدة.

4. الحوكمة والشراكة

لا يقتصر الأمر على استحالة تحقيق التنمية المستدامة دون مكافحة الفساد، بل يتم تقويضها بشكل أساسي بسبب الفساد البنيوي والسياسي الذي يخدم مصالح النخبة على حساب المجتمعات المهمّشة. لا ينبغي التعامل مع الشفافية ومكافحة الفساد كإضافات تقنية فحسب، بل كأولويات سياسية جوهرية، تُدمج في إصلاحات شاملة ومنهجية، من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي. وعلى هذه الأولويات أن تصبح وطنية، ومدمجة في إصلاحات شاملة ومنتظمة، من المستوى المحلي فصاعدًا.

ومع ذلك هناك نقص ملحوظ على المستويين العالمي والإقليمي في الاستراتيجيات أو السياسات الواضحة التي تُعطي الأولوية لمكافحة الفساد والتدابير الوقائية ذات الصلة. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى واقعنا الإقليمي، تُثير مرحلة إعادة الإعمار تساؤلات مُلحة حول الرقابة، وشفافية التمويل، ومن سيُراقب العملية ومن يملك القدرة على ذلك. وبالنظر إلى أن التكاليف تُقدر بحوالي 11 مليار دولار في لبنان و53 مليار دولار في غزة، يصبح إرساء وتعزيز الوصول إلى المعلومات، والشفافية في العملية، وأدوات الرقمنة المبتكرة، ومسارات المجتمع المدني الشاملة، أمرًا بالغ الأهمية.

تُستبعد المجتمعات المهمشة - وخاصةً الأكثر تضررًا من النزاع والإقصاء الاقتصادي - بشكل منهجي من عمليات صنع القرار، وتُحرم من الوصول إلى المعلومات. علاوة على ذلك، تتأثر عدّة مؤسسات حالية بالإرث الاستعماري الذي طبع الاستغلال وطمس أصوات النساء. لكن النظر إلى الفساد من منظور المرأة يُبرز حقائق مُهمَلة، لأن الأمر لا يقتصر على الأموال المسروقة فحسب، بل يشمل أيضًا الظلم اليومي: التحرش الجنسي، والإقصاء من القيادة، والأنظمة المتحيزة التي تحرم النساء من الحماية والمساءلة. ويرتبط الفساد ارتباطًا وثيقًا بالعنف والتهميش والإهمال المنهجي.

في حين يُعطي المجتمع الدولي غالبًا الأولوية للاستقرار قصير الأجل على المساءلة طويلة الأجل، فإن التعاون بين الركائز الأساسية في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية آخذ في التآكل، لنحل محله مقاربات مجزأة ومنعزلة. في الدول التي تُقدم تقاريرها الطوعية، يتم اختيار مبادرات بسيطة ومُخصصة من بين الإنجازات والنجاحات. وفي هذا الصدد، تدّعي وكالات الأمم المتحدة المُختلفة المُنشأة بالتزام دقيق بميثاق الأمم المتحدة الحياد على المستوى التقني، على الرغم من التزاماتها بدعمه باعتباره جوهريًا لتحقيق العدالة الاجتماعية. وبالتالي، فإن الشراكات القائمة والتفاعل مع المجتمع المدني في هذه المنتديات لا يزالان رمزيين أو شكليين، يفتقران إلى المشاركة الهادفة والرقابة الديمقراطية الحقيقية. إن ترويج مقاربات "الترابط" - التي تربط السلام، والمساعدات الإنسانية، والتنمية، أو أمن الطاقة والغذاء والمياه - يُتيح هذا التشتيت، ويُحوّل الانتباه عن المساءلة، والتحول طويل الأمد، والشراكة الحقيقية مع الجهات الفاعلة في التنمية.

- الاعتراف بالفساد الهيكلي والسياسي كعوائق رئيسية أمام التنمية المستدامة، ودمج تدابير مكافحة الفساد والشفافية كأولويات سياسية محورية - مُضمنة في جميع عمليات الإصلاح من المستوى المحلي إلى العالمي، وخاصةً في جهود إعادة الإعمار بعد النزاعات.

- إنشاء آليات رقابة شاملة وشفافة وخاضعة للمساءلة لتمويل إعادة الإعمار والتنمية، مع ضمان الوصول إلى المعلومات، واستخدام أدوات الشفافية الرقمية، والمشاركة الفعّالة للمجتمع المدني، وخاصةً من المجتمعات المتضررة والمهمّشة.

- دمج المنظورات الجندرية والتاريخية في استراتيجيات مكافحة الفساد لمعالجة كيفية تأثير الظلم المنهجي والإرث الاستعماري بشكل غير متناسب على النساء والمجتمعات المهمّشة.

- تبنّي مقاربة نسوية تقاطعية تتجاوز الشفافية إلى تغيير هياكل السلطة، وتركيز التجارب المعاشة، وضمان عدالة شاملة قائمة على الحقوق، مع معالجة الفجوة الرقمية بالتوازي مع مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، وتمكين مشاركة المجتمع المدني.

5. العدالة المناخية

تتجذر أزمة المناخ في النموذج الحضاري السائد والاقتصاد العالمي الذي يقوده السوق. فعلى الرغم من عقود من الجهود المبذولة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، تجاوزت درجات الحرارة العالمية بالفعل حد 1.5 درجة مئوية الذي حددته اتفاقية باريس، أي قبل 25 عامًا من التوقعات. في الوقت نفسه، لم ينخفض إنتاج الوقود الأحفوري، بل واصل نموه، ومن المتوقع أن يتوسع على مدار القرن.

ومع تزايد الانبعاثات، تظل المسؤولية التاريخية قضية خلافية في مفاوضات مؤتمر الأطراف. فالدول المتقدمة تحوّل تركيزها بشكل متزايد إلى الانبعاثات الحالية للدول "النامية" الكبيرة، مثل الصين، التي تحولت إلى الصناعة متأخرة. لذا، يجب أن يتجاوز الاعتراف الحقيقي بالمسؤولية التاريخية قياسات الانبعاثات. ويجب معارضة تكرار النماذج النيوليبرالية والصناعية التي أشعلت الأزمة في الأساس.

في ظل هذه النماذج، تكون استراتيجيات التخفيف صناعية بطبيعتها، وتتضمن مواد خام وتكنولوجيا ورأس مال غالبًا ما يتم الحصول عليها من بلدان الجنوب العالمي، ثم تُصدّر لإعادة بيعها بأسعار أعلى. ومع تطبيق "التعويضات" من خلال الاستيلاء على الأراضي ونزع ملكيتها في الجنوب، يتحول الكربون نفسه إلى سلعة قابلة للتداول. إن هذه العملية تُوقع دول الجنوب العالمي، التي تضم جزءًا كبيرًا من العالم العربي، في دوامة من الاستعمار والتجارة غير المتكافئة.

يؤدي التنافس القائم على السوق على المواد الأساسية إلى ارتفاع تكلفة التكيّف والتخفيف على الدول النامية، مما يزيد من أعباء ديونها واعتمادها على تمويل المناخ.

وبدلاً من اعتبار نقل التكنولوجيا والطاقة نوعًا من التعويض، فقد أدى إلى عسكرة الصراعات، والاستيلاء على الأراضي، والحروب التجارية.

في ضوء هذه الديناميكيات، يجب تكثيف المطالب في مؤتمرات الأطراف، ويجب على الكتلة العربية أن تضع نفسها في موقع استراتيجي ضمن هذا الحوار. وينبغي أن يكون تنامي الدعوة إلى العدالة المناخية الإقليمية، القائمة على التقاطع والعدالة الاجتماعية، مصدر شرعيتها ونفوذها.

أجندة إقليمية للعدالة المناخية

على الاستجابة الإقليمية تجاوز الأطر الضيقة للتخفيف والتكيف، والتقاطع بشكل أوسع مع العدالة الاجتماعية والاقتصادية. هذا ويتمتع المجتمع المدني والنقابات العمالية بمكانة جيدة لتجسيد هذا التقاطع من القاعدة إلى القمة. وهذا يتطلب التخلي عن نماذج التنمية الموروثة من الغرب والتي تروج لها المنظمات الدولية والمؤسسات المالية.

ينبغي لاستراتيجيات التكيف في المنطقة العربية إعطاء الأولوية لضمان السيادة والوصول العادل إلى الموارد الأساسية، وخاصةً المياه والغذاء، في مواجهة تغير المناخ وضغوط السوق. ومع تزايد وتيرة الجفاف وشدته، من الضروري نزع صفة السلع عن المياه والاعتراف بها كسلعة عامة، حيث تشير السيادة المائية إلى مبدأ ضمان سيطرة المجتمع على مصادر المياه المحلية وتطبيق ممارسات إدارة مستدامة تحترم الحدود البيئية.

وبالمثل، تدعو السيادة الغذائية إلى التحول عن الزراعة الموجهة نحو التصدير والقائمة على الري المكثف. يجب على المنطقة إعطاء الأولوية للمحاصيل الأساسية البعلية التي تتناسب مع الظروف المناخية المحلية وتستند إلى المعرفة البيئية التقليدية، فإن هذه الممارسات توفّر حلولاً مرنة ومحددة السياق لاستدامة النظم الغذائية في عالم يزداد احترارًا.

دور المجتمع المدني: من المناصرة إلى العمل

يجب على المجتمع المدني قيادة العمل المناخي من القاعدة إلى القمة، من خلال دمج المعارف المتنوعة وربط العدالة المناخية بالحركات الاجتماعية الأوسع. وذلك يشمل:

- تصاعد المطالبات والمفاوضات بشأن العدالة المناخية مع الحكومات العربية والجهات الفاعلة العالمية، مما يُبرز الحاجة إلى مقاربة إنمائية للانتقال في مجال الطاقة والتكيف، وتعزيز السيادة الاقتصادية، لا سيما على المياه والغذاء والأراضي.

- تعزيز تقاطع العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال توسيع شبكات المجتمع المدني لتشمل النقابات العمالية، والمجتمعات الريفية والزراعية، والمنظمات الشعبية. تُعدّ هذه المجموعات أساسية لبناء حركة من أجل انتقال عادل.

- تطوير قاعدة معرفية إقليمية للعدالة المناخية. ويشمل ذلك:

- رصد أوجه عدم المساواة في الوصول إلى الموارد وتخصيصها، مثل المياه.

- الدراسة النقدية لمصادر وشروط تمويل مشاريع التخفيف والتكيف.

- إنشاء منصة إقليمية لرصد تمويل المناخ والديون، لتكون بمثابة نظام إنذار مبكر للمشاريع التي تعتمد على الخصخصة أو الاستخراج.

- تعزيز الحوار الاجتماعي الشامل، الذي لا يقتصر على المجتمع المدني، بل يمتد ليشمل جميع شرائح السكان، وخاصة الأكثر عرضة لتأثيرات المناخ. يجب أن يتجنب الخطاب المناخي التبسيط المفرط وأن يبقى مفهومًا من خلال ترسيخ العدالة المناخية في الواقع التاريخي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات في جميع أنحاء المنطقة.

- إنشاء عملية موازية لمؤتمر الأطراف في المنطقة العربية. ينبغي أن تعزز هذه المنصة العمل المناخي العادل المتجذر في السياقات المحلية، وأن تؤثر على المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) والاستراتيجيات المناخية الوطنية. وينبغي أن تُعطي الأولوية لمشاركة المجتمع، وحماية الحقوق، ومعالجة أوجه اللامساواة الهيكلية في صياغة سياسات المناخ وتنفيذها.

في الختام، اعتمد المشاركون هذه المقترحات لتكون أساسًا وأداةً للحوار على مختلف المستويات:

- على مستوى المجتمع المدني، بما في ذلك النقابات والحركات الاجتماعية والمبادرات الشعبية؛

- مع أصحاب المصلحة، كالخبراء والمدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي القطاع الخاص والسلطات المحلية،

- وكذلك مع الحكومات وصانعي السياسات والمشرعين؛

- وأخيرًا، مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات والمنظمات العالمية ووكالات التنمية.

تهدف هذه الحوارات إلى تعزيز الفهم المشترك، وتوسيع نطاق المشاركة، وضمان أن تكون السياسات المستقبلية أكثر عدلًا وشمولًا واستجابةً لاحتياجات وحقوق الناس.